

أثر اتفاقية بازل III على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية للفترة (2008-2018)

م.م. عمر وصفي مخلف
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

م.م. هاشم راشد عجرش
كلية العلوم السياسية
جامعة تكريت

م.م. دحام لطيف دحام
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

omar.wasfi20@tu.edu.iq

hashim-RASHID1978@tu.edu.iq

dahham-2010@tu.edu.iq

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى فهم اختبار تأثير اتفاقية بازل III على نتائج الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية. باستخدام المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة، تم استخدام طريقة Panel Data، كما قام الباحثون بالاعتماد على نموذج الأثر الثابت Fixed Effect متضمناً متغيرين مستقلين وهما مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بالإضافة إلى الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية كمتغير تابع، وقد تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف التجارية الأردنية وعينة الدراسة بـ (البنك الأردني والبنك العربي الدولي) ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل البيانات الخاصة بهذه المتغيرات المؤثرة على الأداء المالي للمصارف للفترة (2008-2018) مقاساً بالنموذج الأول والمتمثل بالعائد على الأصول والنموذج الثاني بالعائد على حقوق الملكية، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج وهي: وجود أثر لمعايير لجنة بازل 3 المتمثلة بـ (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية، كما أوصت الدراسة بإعادة النظر في تعزيز الوضع الحالي لإدارة ومراقبة مخاطر السوق والتشغيل في المصارف التجارية الأردنية بما ينسجم مع الممارسات السليمة لإدارة هذه المخاطر والعمل على قياسها ومراقبتها.

الكلمات المفتاحية: اتفاقية بازل III، الأداء المالي، البنوك التجارية الأردنية.

The effect of Basel III consultant standards on the performance at Jordanian banks

Lecturer :Dahham Lateef Dahham
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Lecturer: Hashim Rashid Ajrash
College of Political Science
Tikrit University

Assist. Lecturer :Omar Wasfi Muklif
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract

The study aimed to know the effect of Basel III agreement on the performance of Jordanian commercial banks. Using the descriptive analytical approach where the study used the Panel Data method. The researcher also relied on the fixed effect model including two independent variables, namely market risks and operational risks in addition to financial performance in Jordanian commercial banks as a dependent variable. The study community was represented by Jordanian and commercial banks Study (Jordan Bank and Arab International Bank) to achieve this goal, data for these variables affecting the financial performance of banks for the period (2008-2018) was

analyzed as measured by the first model represented by the return on assets and the second model with return on ownership. The study reached the most important results, namely, the presence of an effect of the Basel III committee standards (market risks, operational risks) on the return on assets in Jordanian commercial banks, and the study. Also recommended a review of strengthening the current situation of managing and monitoring market risks and operating in banks Jordanian commercial activities in line with sound practices to manage these risks and work to measure and control them.

Keywords: Basel III agreement, financial performance, Jordanian commercial banks.

الفصل الأول: منهجية البحث

المقدمة

زادت حدة المخاطر المصرفية في السنوات الاخيرة نتيجة العولمة المتزايدة للأسواق المالية والتطور الكبير في حجم واساليب عمل هذا القطاع، وللتخفيف من اثارها السلبية سعت المنظمات الدولية المتخصصة الى وضع معايير دولية واتخاذ اجراءات متعددة، وفي هذا الاطار جاءت اتفاقية (بازل I) سنة 1988 التي وضعت الحد الأدنى لكفاية راس المال وبعد سنوات من تطبيقها تم تعديلها بسبب تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها ظهرت اتفاقية (بازل II) التي عملت على تحقيق التناسب بين راس مال البنك وموجوداته الخطرة، وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام المصرفي مع تطبيقها سنة 2007، الا ان العالم اصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة الاخيرة وهو ما دفع الى مراجعة واسعة وشاملة لبنود ومقررات (بازل II) لتولد اتفاقية (بازل III) عام 2010 التي تضمنت مجموعة من الانظمة الجديدة التي تجعل النظام المصرفي اكثر امانا من خلال معالجة العديد من العيوب التي اصبحت مرئية في الازمة.

اولاً. مشكلة الدراسة: بما أن مجتمع دراستنا هو المصارف التجارية والتي تتميز أعمالها المصرفية بأنها أعمال تقوم على الربح في المخاطر، وبناء على ذلك فإن طبيعة ونوعية المخاطر التي تواجهها المصارف التجارية والتي سوف تكون محور هذه الدراسة قد شغلت الكثير من الباحثين في كيفية الإلمام بإدارتها وسبل معالجتها وتقليل المخاطر التي تواجه العمل المصرفي وتحجيمها والسيطرة عليها واتخاذ القرارات التي تتفق مع استراتيجيته وسياسته وتدعيم القدرة التنافسية لنجاح سير العمل المصرفي، من شأنها أن تساعدها في زيادة ربحيتها وتعزيز موقفها التنافسي في عالم المصارف، بما يضمن لها البقاء والاستمرار والنمو في ظل التطورات الحاصلة على الساحة المالية والمصرفية. وجاءت هذه الدراسة للإجابة على السؤال الرئيسي التالي: ما أثر اتفاقية لجنة بازل III على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية للفترة (2008-2018)؟

ثانياً. أهمية الدراسة: تتبع أهمية الدراسة في معرفة أثر المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية التي جاءت بها معايير لجنة بازل III وما هو انعكاسها على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية، ومن ثم بيان معرفة مدى التزام هذه المصارف بهذه الاتفاقية وما هي اهم النتائج التي سوف تتوصل إليها الدراسة.

ثالثاً. هدف الدراسة: تهدف الدراسة بصفة أساسية إلى معرفة أثر تطبيق معايير لجنة بازل III على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية للفترة (2008-2018)، وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أثر مخاطر السوق على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.
2. بيان أثر المخاطر التشغيلية على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية خلال فترة الدراسة.
رابعاً. فرضيات الدراسة:
الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأثر معايير لجنة بازل III المتمثلة ب (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على الأداء المالي في المصارف التجارية الأردنية ل (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)
ويتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:
1. الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية.
2. الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية.
3. الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الأردنية.
4. الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الأردنية.

الفصل الثاني: الإطار النظري

أولاً. اتفاقية بازل: هي الاتفاقية التي أبرمتها مجموعة الدول الصناعية العشرة وذلك في نهاية عام 1974 تحت إشراف بنك التسويات الدولية، قد تشكلت اتفاقية بازل تحت مسمى لجنة التنظيم والإشراف والرقابة المصرفية، وهي لجنة استشارية فنية لا تستند إلى أية اتفاقية دولية وإنما أنشأت بمقتضى قرار من محافظي البنوك المركزية للدول الصناعية، حيث سميت اتفاقية بازل نسبة إلى الاجتماع الذي انعقد في مدينة بازل السويسرية (الهوراني، 2015).

ثانياً. نشأة لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية (BCBS): في عام 1974 تم تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية العالمية تحت إشراف بنك التسويات الدولية في مدينة بازل بسويسرا، نتيجة للأزمة المديونية الخارجية للدول النامية حيث تفاقمت الأزمة وتزايد حجم الديون المشكوك في تحصيلها، إلى جانب زيادة المنافسة القوية بين المصارف الأوروبية المصارف الأميركية واليابانية، بسبب النقص الحاصل في أموال تلك المصارف، حيث اشتملت لجنة بازل مجموعة من الممثلين عن مجموعة من الدول العشرة وتم الاتفاق بأن يتم الاتفاق على توصيات لجنة بازل بإجماع الأعضاء (ابو سلمي، 2015). واجتمع محافظو البنوك المركزية لفرنسا وألمانيا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا والنمسا وإسبانيا وهولندا والولايات المتحدة ولوكسمبورغ والسويد وسويسرا واليابان وكندا لمناقشة الموضوع وذلك عام 1988 فأسسوا لهذا الغرض لجنة من ممثلي بنوكهم المركزية، وذلك تحت إشراف بنك التسويات الدولية، أسموها "لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية"، ثم عرفت لاحقاً بلجنة بازل نسبة إلى مدينة بازل السويسرية إذ وضعت هذه اللجنة مفهوماً عاماً مشتركاً للرقابة المصرفية كان مدخلاً لتنسيق العمل الرقابي بين الجهات ذات العلاقة. ولقد ركزت هذه اللجنة على المخاطر المشتركة، ومنها المخاطر الجديدة مثل مخاطر السوق ومخاطر التشغيلية، وركزت أيضاً على توحيد الرقابة للبنوك المركزية على وفق معايير

- معينه، ومن أهم هذه المعايير معيار كفاية رأس المال، للدلالة على المركز المالي وعلى ثقة المودعين في إطار تعميق الملاءة للبنك (الهوراني، 2015).
- ثالثاً. المعايير الأساسية التي وضعتها لجنة بازل III:** قامت لجنة بازل III باقتراح ثلاثة دعائم أساسية لمساعدة اللجنة في تحقيق أهدافها وفيما يلي ذكر وإيجاز لهذه الدعائم وهي:
1. **الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال:** قامت لجنة بازل III بقياس المخاطر التي تضمنتها الموجودات المرجحة بالمخاطر، وعليه فإن المقام في نسبة الحد الأدنى لمجموع رأس المال والمتكون من ثلاث أجزاء وهي المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق والمخاطر الائتمانية، أما الطريقة المستخدمة في قياس الحد الأدنى لرأس المال فتكون من خلال كل الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية مضاف لها (12.5%) من مجموع المخصصات لرأس المال في مواجهة كل من المخاطر التشغيلية ومخاطر السوق.
 2. **عملية المراجعة الإشرافية:** حيث تهتم هذه الدعامة في التقييم المباشر للأعمال الداخلية للمصرف، والتي يتم من خلالها تقرير مدى كفاية رأس مالها، وذلك عن طريق التقييم الشامل لمخاطرها، وتتم هذه العملية عن طريق حوار ذو فاعلية بين المصارف والمشرفين عليها حيث تساعد في إيجاد إجراءات حاسمة وسريعة لتقليل المخاطر. (سعيد، 2014)
 3. **انضباط السوق:** يعد انضباط السوق من أولويات متطلبات بازل III وتعتبر الدعامة الثالثة له والغرض منها هو تكملة الدعامة الأولى والثانية لذلك فإن الدعامة الثالثة تعبر عن مجموعة من المتطلبات التي تتيح للمشاركين في السوق بتقديم المعلومات الخاصة بدرجة كفاية رأس المال، وبما أنه الاتفاق الجديد يهدف لتحقيق المنافسة المتكافئة في الصناعة المصرفية، فإن الإفصاح يحقق هذا الهدف بأعلام المشاركين في السوق بمدى جودة البنك وسلامته، وهم المنافسون والمودعون والدائنون والمستفيدون (بركبية، 2014).
- رابعاً. بازل III:** لم تكد بازل II تنفذ تماماً وقبل أن يتم التحقق من فاعليتها وجدت المصارف العالمية نفسها وسط أزمة جديدة وعنيفة هي أزمة عام 2007-2009 والركود الذي صاحبها والانهيارات الكبيرة في عدد من المصارف العالمية الكبرى، ولذلك دعا زعماء الدول الكبرى في مجموعة العشرين البنوك المركزية إلى وضع لوائح مشددة لكفاية رأس المال، إذ وجد المحللون والمختصون إن بازل I وبازل II قد أدت إلى رأس مال أقل ومزيج رأسمالي أضعف مما كان أحد أسباب الأزمة المالية لعام 2007-2009 وبناءً على ذلك أعدت لجنة بازل حزمة من المعايير التنظيمية التي دعيت بـ (بازل III) أعلنت في عام 2010 وأشارت اللجنة إلى أن هذه المعايير الجديدة تعد استكمالاً لبازل I، II وقد تضمنت عدة مبادئ لتعزيز الرقابة وإدارة المخاطر والشفافية في الأجهزة المصرفية لغرض تمكينها من تحصين نفسها جيداً ضد الأزمات. ولقد ألزمت الاتفاقية المصارف بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الأساسي بنسبة %4.5 من الموجودات الخطرة وتكوين احتياطي جديد منفصل بنسبة %2.5 من الموجودات الخطرة. (غانبة، 2015)
- وقد كانت محاور بازل III هي:
1. تحسين نوعية قاعدة رأس المال (الشريحة الأولى).
 2. تغطية مخاطر التعامل بالمشتقات وسندات الدين واتفاقيات إعادة الشراء من خلال فرض متطلبات إضافية لرأس المال ولتغطية خسائر إعادة تقويم الموجودات.

3. اعتماد نسبة محددة للرفع المالي لمنع تزايد الديون عن الحدود المسموح بها أو الإفراط في الرفع المالي.
4. منع المصارف من اعتماد سياسات تابعة للأحوال الاقتصادية فتزيد الإقراض أيام النمو والتوسع والازدهار الاقتصادي وتقله أيام الركود مما يضاعف من مؤثرات تردي الوضع الاقتصادي حينما تحدث الأزمات.
5. وضع معايير للسيولة مثل نسبة تغطية السيول (LCR) التي تفرض على المصارف أن تحتفظ بموجودات سائلة تغطي حاجتها للسيولة لمدة 30 يوماً ونسبة السيولة المتوسطة وطويلة الأمد لضمان توفر مصادر تمويل مستقرة للعمليات المصرفية المتنوعة. (يونس، 2015)
- خامساً. الإصلاحات الواردة في مقررات بازل III:** تلتزم البنوك بالحفاظ على مبلغ معين من رأس المال يسمى (رأس المال الأساسي) وهو المستوى الأول الذي يتكون من رأس المال المدفوع والأرباح المحتجزة والتي تعادل على الأقل 4.5% من أصول المخاطرة وتتجاوز النسبة الحالية المقدره وفقاً لبازل 2%.
- إن تكوين احتياطي منفصل جديد يتكون من أسهم عادية، بما يعادل 2.5% من الأصول، يعني أن البنك يجب أن يضاعف ثلاثة أضعاف رأس المال المفضل الذي يحتفظ به استجابة للصدّات المستقبلية ليصل إلى 7%. قد يفرض التمويل قيوداً على توزيع الأرباح من قبل البنوك على المساهمين أو منح الموظفين حوافز مالية على الرغم من أن المعايير الجديدة صارمة، فقد يصل وقت تنفيذ هذه المعايير إلى عام 2019. (العنزي وآخرون، 2016)
- سادساً. مؤشرات اتفاقية بازل:**
- 1. المخاطر التشغيلية Operational risk:** حسب ما جاء تعريف المخاطر التشغيلية وفق اتفاقية بازل III هي مخاطر الخسائر التي تتكون من جراء عدم كفاءة العمليات الداخلية والأفراد والنظم أو فشلها أو قد تنشأ بسبب الأحداث الخارجية حيث استبعد هذا التعريف المخاطر الاستراتيجية والمخاطر الناشئة عن الحصة، وتضمن المخاطر القانونية في مضمونه. (تاج الدين، 2012)
- وقد عرفت المخاطر التشغيلية على أنها: الخسائر الناتجة عن عدم التكيف أو ضعف في الإجراءات، والخسائر التي تعزى إلى تقصير العمال أو إلى وهن الأنظمة الداخلية، أو تلك الناجمة عن الأحداث الخارجية. (Alttamimi, 2013) ويمكن تحديد أهم أنواع المخاطر التشغيلية التي حددتها لجنة بازل III بما يأتي: (الخضيرات، 2015)
- أ. الأضرار في الموجودات المادية: وهي الخسائر التي تضر بالموجودات المالية كالكوارث الطبيعية.
- ب. الاحتيال الداخلي: هو احتيال موظفي البنك كالغش وإساءة استعمال الممتلكات والاختلاس والتحويل على القانون واللوائح التنظيمية وإساءة استعمال معلومات العملاء
- ج. الاحتيال الخارجي: وهو الاحتيال الذي يصدر من أطراف خارج البنك، مثل عمليات السرقة والسطو المسلح وعمليات التزوير بجميع أنواعها والاحتيال عبر الشبكة العنكبوتية، وعمليات الإرهاب والابتزاز.
- د. الأنظمة الآلية والاتصالات: هي أخطاء قد تحصل نتيجة تعطل أنظمة الكمبيوتر أو أخطاء برمجية أو خطر الفيروسات.
- هـ. تنفيذ وإدارة العمليات: هي أخطاء قد تنتج عن ضعف أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي أو المعالجات الخاطئة لعمليات وحسابات العملاء.

2. **مفهوم المخاطر السوقية:** تعرف مخاطر السوقية: بأنها الخسائر الناتجة عن الحركات المعاكسة في أسعار ومعدلات السوق المالي (المصطفى، 2012). وتعرف ايضاً على أنها مخاطر الخسارة الناجمة نتيجة لتغير أسعار السوق مثل المخاطر المتعلقة بأدوات مرتبطة بمعدلات الفائدة ومخاطر الصرف. (قارون، 2013)

أنواع مخاطر السوق: تنشأ في أوضاع السوق مخاطر مفاجئة، وبذلك يتأثر قطاع المصارف بتلك المخاطر حيث تنقسم هذه المخاطر إلى: (الخضيرات، 2015)

- **مخاطر أسعار الفائدة:** وهي المخاطر التي تنتج عن تحركات معاكسة في أسعار الفوائد في السوق وتأثر تأثير مباشر على الوضع الطبيعي للبنك وخصوصاً عائداته والقيمة السوقية لأصوله.

- **مخاطر السيولة:** وتكون هذه المخاطر عندما تكون هناك سحبيات مفاجئة على البنك من قبل المودعين لأسباب خاصة، وتعالج هذه المخاطر برفع مقدار الاحتياط النقدي السائل للبنك أو من احتياطياتها الموجودة في خزائنها.

- **مخاطر تقلبات اسعار الصرف:** وتحدث عند التعامل بالعملات الأجنبية حيث تحصل تذبذبات في أسعار الصرف لتلك العملات، مما يتطلب إمام كامل ودراسات وافية عن هذه التذبذبات.

سابعاً. مفهوم الأداء المالي: وإن مفهوم تقييم الأداء هو من أهم المقومات الرئيسية الفعلية للعملية الرقابية، حيث تتم مقارنة الأداء الفعلي للمنشأة لكل نشاط من نشاطاتها، إضافة إلى الأداء الكلي بمؤشرات قد تم تحديدها مسبقاً بهدف تحديد الانحرافات عن الأهداف التي سبق تحديدها، وتحديد الجهات المسؤولة عنها ومعرفة أسبابها لتجنب تكرارها مستقبلاً. (غسان، 2015)

ويرى (جميل وسعيد، 2014) أن عملية تقييم الأداء هي تقييم ما تم إنجازه مقارنة بما تم التخطيط له كماً ونوعاً وخلال مدة زمنية معينة باستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات والأساليب والأدوات والأنشطة الوحدات كافة وتحديد الانحرافات والمسؤولية عن هذه الانحرافات ثم اتخاذ الإجراء اللازم لتصحيحها.

ويعد الأداء المالي استراتيجية مهمة يمكن للموارد استخدامها في تحديد مستوى الأداء الكلي

في المنظمة، فضلاً عما يؤشره من نقاط قوة داخلية. (Omnamasivaya & Prasad, 2016)

ثامناً. الطرق المستخدمة في المصارف لقياس الأداء المالي: يمكن إيجاز مؤشرات الأداء المالي التي تستخدمها المصارف بما يلي: (مؤشرات الربحية، مؤشرات مخاطر الاستثمار، مؤشرات السيولة، مؤشرات ملائة رأس المال، مؤشرات البيئة الداخلية والخارجية). (سعيد، 2016)

تاسعاً. أهمية تقويم الأداء المالي: وتبرز أهمية تقويم الأداء المالي في الآتي: (bitara, 2014)

1. مساعدة الشركة في عمليات التخطيط.
2. تهيئة الأجواء الملائمة والارضية الخصبة لاتخاذ القرارات المناسبة.
3. تحديد ومعرفة مواطن الضعف التي قد تؤثر سلباً على الأداء المالي.
4. الاطلاع على قدرة وكفاءة المؤسسة في فترة معينة.
5. معرفة الكفاءة المالية للوحدة الاقتصادية في فترة معينة.
6. الكشف عن اتجاهات وأنماط التطور في الوحدة الاقتصادية لفترة معينة.

عاشراً. مؤشرات الأداء المالي: تهدف الإدارة المالية في المصارف التجارية إلى زيادة وتعظيم أرباح المساهمين والمودعين، ويعد مؤشر العائد على حقوق الملكية ومؤشر العائد على الاستثمار ومؤشر صافي هامش الدخل العائد على حقوق الملكية من أهم المؤشرات المعتمدة في قياس هذا

الأداء. (Return on equity: ROE) لأنها تحدد العائد الذي حققته الإدارة على الأموال الموظفة في رأس مالها، فكلما كان المؤشر مرتفعاً دل ذلك على كفاءة قرارات الاستثمار والتشغيل في المصرف، وإن ارتفع هذا العائد على حقوق الملكية دليل على أن الإدارة جيدة. (سعيد، 2016).

معدل استخدام الأصول Asset Utilization:

ويتم حسابه وفقاً للمعادلة الآتية:

معدل استخدام الأصول = صافي هامش الدخل × معدل استخدام الأصول

حيث يبين هذا المؤشر حجم الموجودات المستغلة كموجودات مدره للدخل والذي يمثل حجم العائد الذي يتم تحقيقه من هذه الموجودات حيث نلاحظ انه كلما زدنا في استخدام الأصول أدى ذلك إلى زيادة العائد على الاستثمار (ROI) كون العائد على الاستثمار هو (صافي هامش الدخل × معدل استخدام الأصول). (Abu sherba, 2013).

أحد عشر. خصائص الأداء المالي: يمكن تحديد هذه الخصائص بما يأتي: (الخفاجي، 2017)

1. الصدق أو السلامة: تتمثل سلامة أداة القياس في تمكنها من إعطاء الحقيقة، والمؤشرات الموضوعية هي أدوات قياس صادقة عكس المؤشرات الذاتية، والمؤشرات الذاتية توجد بكثرة عندما يتعلق الأمر بقياس أداء الموارد البشرية لأن أداة التقييم هي الأفراد، إذن الصدق أو السلامة محققة طالما كانت أدوات القياس موضوعية.
2. الحساسية: وتتمثل الحساسية بالقدرة على تمييز عدة درجات من الأداء، وهذا يعني إن وجد اختلاف بين أداتين فإن المؤشر يستطيع تدارك ذلك.
3. الكفاية: وتتمثل الكفاية بالقدرة على تقييم جميع جوانب الأداء، مثل الأداء المالي، الأداء التجاري، الأداء الاجتماعي، الأداء الإنتاجي.

الفصل الثالث: الإطار العملي

يناقش الباحثون في هذا الفصل تعريف أفضل منهج لخدمة البحث، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تلبي متطلبات البحث وتضمينها، وأخيراً شرح النتائج والاستنتاجات التي تم الحصول عليها لوضع مجموعة من التوصيات بشكل نهائي.

أولاً. أسلوب الدراسة: من خلال مراجعة الأبحاث السابقة، يتضح أن طرق البحث المناسبة هي طرق وصفية وتحليلية من أجل التقاط مختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع والإحصاءات الأخرى بناءً على مصادر ومراجع مختلفة مثل الكتب والمقالات والمجلات العلمية، إلخ. وأدوات قياسية لتسهيل قياس المتغيرات المالية المستخدمة في النموذج.

اختبار جذر الوحدة (Unit Root):

1. اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller, 1979)، اختبار ديكي فوللر المركب (Augmented Dickey-Fuller, 1981).
2. بيرون فيليبس (Phillips and Perron, 1988): اختبار ديكي فوللر البسيط وديكي فوللر المركب:

يعد اختبار Dickey-Fuller أحد الاختبارات الأكثر استخداماً في التطبيقات العملية. في هذا الاختبار، إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوي 1، فهذا يؤدي إلى مشكلة جذر الوحدة، أي بيانات السلاسل الزمنية ليست مستقرة (p=1)، ويلاحظ إن اختبار ديكي فوللر البسيط وهو مبني على افتراض أن مصطلح الخطأ لم يأخذ في الحسبان إمكانية الارتباط التلقائي،

وهذه هي نقطة الضعف في الاختبار، لذلك تم تعديله بواسطة بديكي فولر المركب أو المعدل. يقوم اختبار ديكي فولر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكي فولر البسيط، لذلك، تصبح الصيغة القياسية المقترحة تشمل المتغيرات مع فترات التباطؤ كمتغيرات توضيحية للقضاء على إمكانية الارتباط التلقائي لمكونات الخطأ (الرشيد، محمود، 2010). ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification-3)، وذلك لأن توزيع (ADF) للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

1. إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشامل.
2. إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.
3. إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.
4. اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988).
5. تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis).

إن مصطلح البيانات الجدولية (Panel data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data). وفي هذا السياق بين (Hsiao, 1986) البيانات الجدولية هي عادة تحليل للبيانات الطولية. تتمثل إحدى مزايا استخدام (Panel data) في أنها تأخذ في الاعتبار الفروق الفردية وتوفر بيانات أكثر فائدة وأكثر تنوعاً وأقل ارتباطاً بين المتغيرات ودرجات أكبر من الحرية وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط التلقائي، يمكن للبيانات الجدولية أيضاً تحديد وقياس التأثيرات غير المرصودة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000).
النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} \dots \dots \dots (1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i، والزمن t، (Worrall and Pratt 2000).

ويتم استخدام اختبار هوسمان لاختبار اختبار مناسب، نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية، اعتماداً على القيمة الاحتمالية أو مستوى الأهمية (probability) الخاصة بـ (Chi-Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية. (Torres-Reyna, 2007)

ثانياً مجتمع الدراسة وعينتها: يتمثل مجتمع الدراسة على عينة من البنوك التجارية الأردنية من خلال تحديد تأثير معايير بازل III على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، دراسة حالة لبنك الأردن والبنك العربي الدولي للفترة (2008-2018).

ثالثاً تحليل البيانات واختبار الفرضيات: بعد الحصول على البيانات، استخدم الباحثون الاختبارات الإحصائية المناسبة بناءً على برنامج EVIEWS بناءً على دراسات سابقة، لغرض الإجابة على الاسئلة البحثية واختبار فرضياتها ثم تكوين النتائج والتوصيات التي يمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

1. اختبار سكون السلاسل الزمنية: أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson)، (Plosser & Nelson)، (Yule) أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم

الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) يوضح هذا أن النتائج المضللة التي تم الحصول عليها من قيمة R2 عالية حتى في حالة عدم وجود علاقة فعلية بين المتغيرات تشير إلى أنه من الضروري بالتالي الاعتماد على اختبارات جذر الوحدة لضمان استقرار متغيرات البحث

2. **اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:** من أجل التحقق من ثبات السلسلة الزمنية للمتغيرات المدروسة، تم استخدام اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون لضمان ثبات السلسلة الزمنية، لأن عدم استقرار السلسلة الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار خاطئة، وبالتالي تم إجراء اختبارين للمتغيرات المختبرة على النتائج في الجدول (1) وجدت أن جميع المتغيرات غير مستقرة على المستوى، نظراً لأن قيمة الأهمية لكلا الاختبارين أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول الفرضية الصفرية، والتي تنص على وجود جذر وحدة (عدم استقرار في السلسلة الزمنية)، وبالتالي يجب أخذ الاختلاف الأول لجميع المتغيرات ثم إعادة الاختبار، وبعد أخذ الاختلاف الأول وجد من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بايرون) ومن خلال قيمة المعنويات التي كانت أقل من 5% لكلا الاختبارين.

الجدول (1): نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاختبار				الاختبار			
	PP-Choi-Z-st		PP-Fisher chi-sq		ADF-Choi-Z-sta		ADF-Fisher Chi-sq	
	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول	المستوى	الفرق الأول
Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	
ROA	0.9759	0.0000	0.9531	0.0000	0.9934	0.0000	0.9963	0.0001
ROE	0.1729	0.0000	0.1141	0.0000	0.3981	0.0004	0.2091	0.0006
Opr	0.0622	0.0000	0.0556	0.0000	0.0615	0.0000	0.0763	0.0001
Mrr	0.2835	0.0000	0.2656	0.0001	0.3994	0.0012	0.4328	0.0024

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات EViews.

من خلال النتائج التي تم الحصول عليها والموضحة في الجدول (1)، وجد أن جميع المتغيرات المالية ليست ثابتة عند إجراء اختبارات (ADF) و (PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدره تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية ويتطلب هذا قبول فرضية العدم، مما يشير إلى وجود جذر وحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت كل المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%، وعليه فإن النتيجة لا تنفي إمكانية أن تكون السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى عند مستوى معنوية 5%.

الجدول (2): نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		التباطؤ
	PP	ADF	
Z=resid	0.0000***	0.0000***	3

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1% و 5% و 10% على التوالي.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و (PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية

المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية (0) عند مستوى معنوية 1%. في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها، وبالنظر إلى أن البواقي هي صفر (0) درجة ثابتة، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن المتغيرات ليست متكاملة.

3. الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة: قبل إجراء الانحدار المتعدد، تأكد من عدم وجود ارتباط كبير بين المتغيرات المستقلة، ويبين الجدول (3) نتائج الارتباط بين المتغيرات المستقلة، حيث يتضح من النتائج عدم وجود ارتباط كبير بين المتغيرات المستقلة. وبالتالي فإن البيانات جاهزة للتحليل.

الجدول (3): نتائج معامل ارتباط بيرسون بين المتغيرات المستقلة

Mrr	Opr	
-0.093	1	Opr
1	-0.093	Mrr

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

من أجل إيجاد نموذج تقدير مناسب (نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية)، تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في الجدول (4) وبقيمة مربع كاي واحتمال (0) الذي يقل عن 5%، ومن هنا تم رفض الفرضية الصفرية القائلة بأن نموذج التأثيرات العشوائي مناسب، والفرضية البديلة بأن نموذج الأثر الثابت مناسب لتقدير تأثير معايير بازل III على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية.

الجدول (4): نتائج اختبار هوسمان

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	33.376309	3	0.0000

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

نتائج اختبار الانحدار المتعدد:

أ. النموذج الأول:

$$ROA_{it} = \beta_0 + \beta_1 Opr_{it} + \beta_2 Mrr_{it} + u_i \dots \dots \dots (2)$$

لاختبار الفرضية الفرعية، على أساس اختبار (هوسمان)، يتم استخدام نموذج الأثر الثابت كمتغير تابع بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) والأداء المالي للبنوك التجارية، ويتبين من خلال الجدول (5) ما يلي:

من خلال قيمة معامل التحديد (0.285) ومعنوية قيمة (T) لذا يمكن القول بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازل III المتمثلة بـ (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول، وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية الأولى التي تنص على أنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازل III المتمثلة بـ (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على الأداء المالي في المصارف التجارية

الأردنية لـ (العائد على الأصول)، وقبول الفرضية البديلة بوجود اثر لمعايير لجنة بازل III المتمثلة بـ (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول.
الفرضيات الفرعية:

❖ هناك تأثير كبير وسلبى لمخاطر السوق على العائد على الأصول، حيث تكون قيمة عامل التأثير -51.54، مما يعني أنه مع استقرار العوامل الأخرى، يتغير معدل العائد على الأصول بنسبة 1% . يؤدي إلى -51.54% تغير في العائد على الأصول الموجودات في البنوك التجارية الأردني، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (H01): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية.

❖ عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية حيث بلغ قيمة معامل الاحتمالية (0.44)، وبالتالي يتم قبول الفرضية الفرعية الثانية (H02): لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية.
الجدول (5): نتائج تحليل الانحدار المتعدد

Dependent Variable: ROA				
Method: Panel Least Squares				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	4.526852	1.891196	2.393647	0.0204
MRR	-51.54654	12.95593	-3.978587	0.0002
OPR	1.773953	2.301710	0.770707	0.4449
R-squared	0.327343	F-statistic		7.787088
Adjusted R-squared	0.285326	Prob(F-statistic)		0.000246

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

ب. النموذج الثاني:

$$ROE_{it} = \beta_0 + \beta_1 O_{prit} + \beta_2 M_{rrit} + u_i \dots \dots \dots (3)$$

لاختبار الفرضية الفرعية، على أساس اختبار (هوسمان)، يتم استخدام نموذج الأثر الثابت كمتغير تابع بين المتغيرات المستقلة (مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) والأداء المالي للبنوك التجارية، يتبين من خلال الجدول (6) ما يلي:

من خلال قيمة معامل التحديد (0.38) ومعنوية قيمة (T) لذا يمكن القول بوجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأثر معايير لجنة بازل III المتمثلة بـ (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على العائد على حقوق الملكية، لذلك، تم رفض الفرضية الرئيسية الثانية، القائلة بعدم وجود تأثير ذي دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتأثير معايير لجنة بازل III المتمثلة في (مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية (العائد على حقوق الملكية)، وقبول الفرضية البديلة بأن هناك تأثير لمعايير بازل III المتمثلة من خلال (مخاطر السوق، مخاطر التشغيل) على العائد على حقوق الملكية.

الفرضيات الفرعية:

❖ هناك تأثير هام وسلبى لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية، حيث تبلغ قيمة عامل التأثير -0.51، أي أنه مع استقرار العوامل الأخرى، يؤدي 1% من التغير في عوائد حقوق الملكية إلى -0.51% نسبة التغير في العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية، وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$) لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الأردنية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الأردنية.

❖ لا يوجد تأثير جوهري لمخاطر التشغيل على العائد على حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية حيث كانت قيمة معامل الاحتمال (0.907)، لذلك تم اعتماد الفرضية الثانية. (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $(\alpha \leq 0.05)$) للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الأردنية، ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الأردنية.

الجدول (6): نتائج تحليل الانحدار المتعدد:

Dependent Variable: ROE				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	13.05090	3.771189	3.460687	0.0011
MRR	-0.5154653	25.83524	-2.318873	0.0247
OPR	0.536801	4.589794	0.116955	0.9074
R-squared	0.425842	F-statistic		11.86691
Adjusted R-squared	0.389958	Prob(F-statistic)		0.000006

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. وجود أثر لمعايير لجنة بازل III المتمثلة بـ (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية، حيث يمكن تفسير هذا الأمر إلى ضعف سياسة التحوط لمواجهة هذه المخاطر من قبل الجهات الإدارية في المصارف التجارية.
2. وجود تأثير معنوي وسلبى لمخاطر السوق على العائد على الأصول في المصارف التجارية، حيث يمكن تفسير سبب ذلك هو تعرض هذه المصارف لتقلبات في معدلات الأرباح وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي لأن العائد على الأصول يقل مع زيادة مخاطر السوق.
3. عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر التشغيلية على العائد على الأصول في المصارف التجارية الأردنية، وقد يعود هذا الأمر إلى السياسة الرشيدة التي تتبناها المصارف التجارية الأردنية من خلال سعيها لتحقيق درجة عالية من الأمان في تشغيل أموال المودعين.
4. وجود أثر لمعايير لجنة بازل III المتمثلة بـ (مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية) على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية، وقد يكون هذا السبب راجع إلى ضعف السياسة الاستثمارية لهذه المصارف في استخدام صناديق الاستثمار لتوليد نمو الأرباح.

5. وجود تأثير معنوي وسلبى لمخاطر السوق على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الأردنية. ويمكن ان يكون هذا السبب تعرض المصارف لتقلبات في معدل الأرباح وأسعار الاسهم ومعدل صرف العملات حيث تتفق هذه النتيجة مع الحقيقة الاقتصادية التي تشير الى ان ارتفاع المخاطر يترتب عليه انخفاض العائد على حقوق الملكية.
6. عدم وجود تأثير معنوي للمخاطر التشغيلية على العائد على حقوق الملكية في المصارف التجارية الأردنية، حيث يمكن تفسير هذا الامر ان المصارف التجارية الاردنية تنتهج سياسة استثمارية صحيحة ومحافظة مكنتها من التعرض لهذه المخاطر.

ثانياً التوصيات:

1. إعادة النظر في تعزيز الوضع الحالي لإدارة ومراقبة مخاطر السوق والتشغيل في المصارف التجارية الاردنية بما ينسجم مع الممارسات السليمة لإدارة هذه المخاطر والعمل على قياسها ومراقبتها.
2. حث المصارف التجارية الاردنية لوضع سياسة استثمارية تهدف الى تجنب المخاطر واستخدام صناديق الاستثمار لتوليد نمو الأرباح بما يتناسب مع طموحاتها.
3. على المصارف التجارية الاردنية ان تنمي الاحتياطات بشكل دائم لتحوط من المخاطر المستقبلية.

المصادر

أولاً المصادر العربية:

1. بلال نوري وسعيد، عبد السلام لفته، (2016)، تقييم السيولة في المصارف التجارية وتأثيرها على الربحية دراسة مقارنة بين مصرفي Bank of America و JP Morgan Chase & Co الأمريكيين. مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، 1 (37).
2. العنزي، سعد وآخرون، (2016)، تأثير الخطأ البشري في المخاطر المصرفية: بحث تجريبي في عدد من المصارف العراقية الخاصة. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، 22 (91).
3. محمد سالم محمد، (2016) إدارة المخاطر في صناديق الاستثمار الإسلامية-مقال منشور في مركز ابحاث فقه المعاملات الاسلامية.
4. تاج الدين، ميادة صلاح الدين، (2012)، التحول من متطلبات بازل I الى متطلبات بازل II: حالة دراسية عربية مختارة للمدة من 2005-2009 المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة العاشرة، العدد الخامس والثلاثون.
5. الشيخ حسن، ماهر، (2014)، قياس ملاءة البنوك تجارية في إطار المعيار الجديد لكفاية رأس المال، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
6. الحوراني، ياسر عبد الكريم محمد، (2015)، الرقابة الدولية على المصارف التجارية، المؤتمر السنوي الثالث والعشرون، بعنوان الاقتصاد الإسلامي: الحاجة إلى التطبيق وضرورات التحول، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة 6-7/10.
7. صالح وفاطمة (2013)، تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، 9-10 سبتمبر، إسطنبول، تركيا.
8. سعيد، حسين وابو العز على، (2014)، كفاية رأس المال في المصارف التجارية في الواقع والسلامة. الجامعة الأردنية كلية الشريعة، المؤتمر الدولي الأول للمالية والمصرفية.

9. الطالب، غسان، (2015)، مخاطر السيولة النقدية في المصارف التجارية: بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثاني للمالية والمصرفية الإسلامية، عمان، الاردن من 29-30 (تموز) 2015.
 10. نجار، حياة، (2014)، المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل: دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية 2014 أطروحة دكتوراه، جامعة فرحات عباس سطيف.
 11. بركيبة، رتيبة، (2014)، تقييم أداء البنوك التقليدية والإسلامية دراسة مقارنة بطريقة العائد والمخاطرة بين القرض الشعبي الجزائري وبنك البركة الجزائري، جامعة قاصدي مرباح.
 12. يونس، مونه، (2015)، تحقيق كفاية رأس المال في البنوك التقليدية والإسلامية بين الرفع من رأس المال والتحكم في المخاطر: دراسة قياسية مقارنة بين البنوك المدرجة في السوق المالي السعودي خلال الفترة 2008-2013. رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح.
 13. غانية، هيفاء، (2015)، إدارة المخاطر المصرفية على ضوء مقررات لجنة بازل III دراسة ميدانية لعينة من البنوك الجزائرية. رسالة ماجستير جامعة الشهيد حمه لخضر بالواديز.
 14. الخضيرات، وئام نور الدين، (2015)، مقررات لجنة بازل (II) ومدى تطبيقها في إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية في البنوك التجارية الأردنية. رسالة ماجستير كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك.
 15. ابو سلمي، ريم موسى، (2015)، مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية وفق مقررات بازل III، دراسة تحليلية تطبيقية على القطاع المصرفي الفلسطيني. رسالة ماجستير الجامعة الإسلامية غزة.
- ثانياً. المصادر الاجنبية:**

1. Abu Sherba, Mohammed et al., (2013), Determinants of Capital Adequacy Ratio in Islamic Banks of Indonesia.
2. Alttamimi, Eabd Allah & Eabidat, Samir Fakhri, (2013), Determinants of Capital Adequacy in Jordanian Islamic Banks. International Journal of Academic research in Economics and management sciences.
3. Bitara, Mohammad, Mohammad Kabir Hassanb, Kuntara Pukthuanthongc, Thomas Walkera, (2014), The performance of Islamic vs. conventional banks: A note on the suitability of capital ratios, a David O'Brien Centre for Sustainable Enterprise, Concordia University, Canada.
4. Dicky and Fuller, (1979), Distribution of the estimators for Autoregressive time series with unit root. Journal of American statistical Association, 74, 427-431.
5. Dicky and Fuller, (1981), Likelihood ratio statistics for Autoregressive time series with unit root. Econometrica, 49 (4), 1057.
6. Phillips, P.C. and Perron, P., (1988), Testing for a Unit Root in Time Series Regression. Biometrika, 75, 335-346.
7. Plosser, C. and Nelson C., (1982), Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications. Journal of Money Economics, 10.
8. Omnamasivaya, B.; Prasad, M. S. V. IUP., (2016), the Influence of Financial Performance on Environmental Accounting Disclosure Practices in India: Empirical Evidence from (BSE.) Journal of Accounting Research & Audit Practices. Jul 2016, Vol. 15 Issue 3, p16-33.